نبيه بشير*

التهويد المستحدث - الاستطباق الإثني بقيادة الدولة في عصر النيوليبرالية

مراجعة أطروحة دكتوراه: يعيل شمرياهو يشورون (Yael Shmaryahu Yeshurun)، **سياسة استيطان البؤر (التوراتية) في بلدات الأطراف والمدن المختلطة في إسرائيل: ما بين القومية والنيوليبرالية**. أطروحة دكتوراه، قسم السياسة العامة والإدارة، كلية الإدارة والأعمال، جامعة بن غوريون في النقب (حزيران/يونيو ٢٠٢٠)، بإشراف أ.د غاي بن فورات(Guy Ben-Porat) ود. دينا فان ديك(Dina Ven Dijk) . [بالعبرية]

تمهيد

شهدت المدن الخمس التي تسكنها نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيّين العرب في إسرائيل، خلال العدوان الأخير على غزّة وممارسة سياسة البطش والبلطجة في حيّي سلوان والشيخ جرّاح وفي ساحات الحرم القدسي، هبّة جماهيرية ومواجهات وصدامات لم يسبق لها مثيل منذ النكبة، وكانت أقرب إلى أن تكون "حربًا أهلية" بين العرب واليهود. لكن الحقيقة، أنها ليست بين سكان هذه المدن اليهود والسكان العرب، بل كانت بين مستوطنين من صنف جديد اجتاح هذه المدن بهدف تهويدها أكثر فأكثر بشتّى السبل، ومن ضمنها استخدام أدوات "نيوليبرالية". وهذا تحديدًا ما تسعى أطروحة الدكتوراه موضوع المراجعة أن توضّحه وتكشف عنه. لكن قبل ذلك، لا بد من التوقف سريعًا عند الخلفية أهم الأدبيات السابقة التي صدرت ما قبل "عصر النيوليبرالية" التي اجتهدت في توصيف الحالة.

مقدمة: الهندسة الديمغرافية وعزيمة أجهزة الدولة

أسوة بالدولة القومية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، سعت الحركة الصهيونية

* محاضر جامعي وباحث متخصص في دراسة الثيولوجيا اليهودية.

بدايــة، ودولــة إسرائيــل لاحقًــا، إلى ضمــان الهيمنــة والسـيطرة القوميـة اليهوديـة التامـة عـلى الأرض وفـرض السـيادة عـلى جميـع أجزائهـا. فـكل شيء داخـل الأراضي الفلسـطينية المحتلّـة يجـب أن يحمـل معانـي وأسـماء وأدوار وهويـات يهوديـة، حتـى أن الحيـاة البريـة لم تسـلم مـن هـذه الهيمنـة والسـيطرة. لهـذا، فقـد خضعـت الأقلية الفلسـطينية المتبقيـة في المـدن الخمـس، التـي تحوّلـت لاحقًـا إلى مـا يطلـق عليـه تعبـير "المـدن المختلطـة" (يافـا واللـد والرملـة وحيفـا وعـكا)، منـذ النكبـة إلى عمليـة حـصر أماكـن إقامـة أبنائهـا في أحيـاء معينـة ولـم يُمنحـوا، عـلى المسـتوى الفعـلي وليـس القانونـي، إمكانيـة الانتقـال إلى أحيـاء أخـرى. يُطلـق عـلى مثـل هذه السياسـة السـكانية في الأدب الجيو-سـياسي "تطهـير الحَيِّـز"[1] ('Purification of Space') وهـي تهـدف بالأسـاس إلى خلـق حَيِّـز عـام يهـودي صرف لا تعكـرهُ أي قوميـة وهويـات أخـرى، بالإضافـة إلى خلـق تجسـيد لشـعار "فلسـطين الخاليـة" بدلالتـه المختلفـة لا سـيما خلّـو البـلاد مـن السـكان المحليّـين والمـؤشّرات الدالـة عـلى حضـور سـكان غـير يهـود هنـاك عمـلًا بالشـعار الصهيونـي "أرض بـلا شـعب لشـعب بـلا أرض".[2] عمليًـا، فليـس المـشروع الصهيونـي سـوى ترجمـة دقيقـة للأنمـوذج المثـالي (ideal type)، باصطـلاح ماكـس فيـبر، لفكـرة الدولـة القوميـة بصيغتهـا الإثنيـة(Ethnic-National State) لا المدنيـة.

اسـتنادًا إلى هـذا، فمـن الطبيعـي أن نتوقّـع أن توضـع جميـع السياسـات وأنظمـة البنـاء وقوانـين الأراضي في إسرائيـل منـذ لحظـة الإعـلان عـن قيامهـا بمـا يخـدم أهـداف "الدولـة اليهوديـة" ومصالـح المهاجـر اليهـودي الـذي مـن أجلـه عملـت الحركـة الصهيونيـة عـلى مـدار عقـود طويلـة، ولأجلـه أقيمـت هـذه الدولـة، ولـم تأخـذ بالحسـبان بطبيعـة الحـال، احتياجـات وثقافـة السـكن والبنـاء الخاصـة بالمواطنـين الفلسـطينيين، بـل عـلى العكس تمامًـا. فقـد هدفـت هـذه السياسـات والتشريعـات إلى محوهـم مـن المشـهد العـام، وخنـق إمكانيـة توسّـع وترابط التجمعـات السـكانية الفلسـطينية في إسرائيـل جغرافيًـا، وخلـق آليـة تعـزّز تبعيـة التجمعـات السـكانية الفلسـطينية بالاقتصـاد وثقافـة "الحـاضرة" (Metropolis) اليهوديـة، وبالتـالي السـعي إلى تدجـين السـكان الفلسـطينيّين مـن خـلال اسـتعمار وعيهـم، لا سـيما عـبر جهـاز التربيـة والتعليـم ودوائـر الدعايـة والإعـلام. كذلـك الأمـر بخصوص "المـدن المختلطـة"، حيـث تكمـن وراء مشـاريع السـلطات الحكوميـة والمحليـة المختلفـة التـي تحمـل في عناوينهـا عبـارات "تطويـر" أو "ترميـم" الأحيـاء العربيـة أهدافًـا سياسـية-صهيونية لدفـع السـكان الفلسـطينيّين إلى تـرك أحيائهـم، بحيـث يتـم "ترميـم" الحـي أو بنـاؤه مـن جديـد عـلى أمـل دفـع المزيـد مـن المواطنـين اليهـود، والأغنيـاء منهـم خاصـة، للسـكن فيـه، إذ إن أسـعار "البيـوت العربيـة" القديمـة غاليـة جـدًا، فتتحـوّل "البلـدة القديمـة" إلى منطقـة سـياحية تُجـيّر لخدمـة سـكان المدينـة اليهـود ومصالحهـم حـصرًا، الأمـر الـذي قـد يدفـع سـكان الحـي العـرب أخـيرًا إلى بيـع بيوتهـم لأغنيـاء يهـود وشركات وجمعيـات، والانتقـال إلى أحيـاء أخـرى، و"الأفضـل" بطبيعـة الحـال، مـن وجهـة نظـر المؤسّسـة الصهيونيـة، الانتقـال إلى قريـة عربيـة، أو الهجـرة إلى خـارج البـلاد. هـذا مـا مـرَّ ومـا زال يمـرّ خصوصًـا عـلى سـكان عـكا ويافـا العـرب.[3] ولتحـاشي النقـد الـدولي، فقـد أبدعـت إسرائيـل في إنشـاء هيئـات فـوق دولانيـة أو غـير حكوميـة، مثـل الوكالة اليهوديـة الممنوحـة "مكانـة خاصـة" بصفتهـا "شـخصية اعتباريـة"،[4] والصنـدوق القومـي اليهـودي بصفتـه "شركـة محـدودة الضمـان"،[5] لخدمـة مصالـح السـكان اليهـود حـصرًا والاسـتيطان اليهـودي والتهويـد. لكـن الطـارئ الجديـد في العقديـن الأخيريـن هـو اسـتحداث معادلـة جديـدة تسـعى إلى طمـس دور الدولـة المبـاشر في التهويـد والاسـتيطان - بغيـة عـدم إثـارة الـرأي العـام العالمـي وضمـان قبـول إسرائيـل في الاتحـاد الأوروبـي والمعاهـدات التجاريـة الأوروبيـة مـع إسرائيـل (التـي دخلـت حيـز التنفيـذ في حزيـران ٢٠٠٠) بصفتهـا شريـكًا "متميـزًا" – وهكـذا تجمـع الدولـة بـين متطلبـات الاقتصـاد النيوليـبرالي وبـين أهـداف التهويـد بطـرق جديـدة ومبطّنـة تقـوم بهـا شركات اقتصاديـة ومسـتثمرون مـن القطـاع الخـاص وجمعيـات اسـتيطانية مـن المجتمـع المدنـي إضافـة إلى الوكالـة اليهوديـة والصنـدوق القومـي.

لا تختلـف قصـة مدينـة يافـا عـن قصـص بقيـة المـدن الفلسـطينية، فقـد تحوّلـت يافـا مـن مركـز ثقـافي وسـياسي واقتصـادي فلسـطيني إلى هامـش لضواحـي مدينـة لا تـزال في طـور التبلـوّر: تـل أبيـب. كذلـك، فقـد تحوّلـت مدينـة يافـا منـذ لحظـة احتلالهـا إلى حزمـة مـن الأحيـاء الفقـيرة والهشـة (بعـد حـصر السـكان داخـل "غيتـو" في حـي العجمـي وفـرض حكـم عسـكري عليـه وعليهـم حتـى صيـف ١٩٤٩)، وأُخضعـت عـلى مـدار عقـود طويلـة لسياسـة "اسـتعمار الوعـي": تفريـغ الوعـي وإعـادة

تشكيله من جديد، وهي سياسة تهدف إلى زرع الوهن في نفوس أبنائها حتى يتسنّى لواضعي هذه السياسة كسر شوكة أي إمكانية للمقاومة ونشوء المبادرات المحلية وموت أي بصيص أمل لإمكانية التصدّي وتغيير الواقع (تمامًا كما يخبرنا جدار جابوتنسكي الحديدي). تحوّل سكان مدينة يافا الفلسطينيون، في لحظة، من أسيادها إلى رعاياها، إلى "أبناء الأقليات" و"السكان غير اليهود"، نحو ٣,٦٠٠ نسمة من "الرعيّة" يخضعون إلى سلطة صهيونية تبغي تحقيق أمنيّة مؤسّس "الدولة اليهوديّة" دافيد بن-غوريون، الذي كتب في مذكراته، وهو ينتظر سفينته في ميناء الإسكندرية، في يوم الحادي عشر من شهر حزيران في العام ١٩٣٦، عند انطلاق شرارة الثورة: "ما من مرةٍ شعرت بكره نحو العرب، ولم تَخلُق جميع مكائدهم الرغبة عندي للانتقام. إلّا أنّه سيأتي زمنٌ، وخيرٌ به أن يأتي، تُهدم فيه يافا، المدينة والميناء. تستحق هذه المدينة، التي سمنت بفضل الهجرة والاستيطان اليهوديّين، أن تتحوّل إلى خرابة حين ترفع الفأس على رؤوس معمّريها ومعليها. إن ذهبت يافا إلى الجحيم لن أتأسف على ذلك".[٦]

إن القوة العظيمة والسلطات شبه المطلقة التي حازت عليها الدولة في مقابل المجتمع الإسرائيلي، والوكالة اليهودية منذ فترة الانتداب وبصورة أوضح منذ قيام الدولة لاحقًا، قد منحتها القدرة والشرعية لنقل سكان من مكان إلى آخر وتوطين مهاجرين في الأطراف، غالبًا من دون أن تستشيرهم، لأهداف جيوسياسية وعسكرية واقتصادية. يطلق على تدخل الدولة في مثل هذه العمليات الديمغرافية تعبير "هندسة ديمغرافية" (Demographic engineering). وقد استخدمت الدولة القومية هذه الهندسة الديمغرافية لبلوغ أهدافها الإثنية-القومية والاجتماعية والأيديولوجية والسياسية، الصريحة منها وغير الصريحة، وتجسيد تصوّراتها وفرضها على المجتمع. وبالتالي، فإن الأرضية التي تقوم عليها هذه الهندسة الديمغرافية هي النزعات الإثنية-القومية بصورة مركزية. كذلك الأمر في حالة إسرائيل، فقد أقدمت الدولة منذ نشأتها على اعتماد سياسة تهويد فلسطين لتعزيز الحضور اليهودي بكافة مستوياته (في التاريخ، والطوبوغرافيا، والتراث، والأسماء) في المدن وفي محيط البلدات العربية والأماكن الحدودية (مستوطنات/ بلدات الأطراف). ولفعل ذلك، قامت بالاعتماد على الهندسة الديمغرافية باستخدام سكانها المهاجرين الجدد، الشرائح الأضعف، مثل يهود البلاد العربية والإسلامية، بصورة فجّة كطوق سكاني لدوافع أمنية وعسكرية إضافة إلى فرض الحضور اليهودي الفعلي على الأرض لترسيم الحدود. وعلى هذا النحو نشأت بلدات الأطراف في الشمال والجنوب والشرق، وكذلك ظهرت سياسات تهويد الأحياء العربية في "المدن المختلطة"، وتطويق مدن أخرى كالناصرة، وزرع المناطر والمستوطنات في محيط البلدات العربية في الجليل والمثلث والنقب.

الدولة كمحرّك أساس: نيوليبرالية واستطباق ومجتمع مدني في الحالة الإسرائيلية

ظهرت نتيجة لحرب رمضان ١٩٧٣، وبصورة أكبر مع صعود أحزاب اليمين إلى سدة الحكم (١٩٧٧)، بوادر ضعف الدولة في مقابل تعزّز قوة المجتمع الإسرائيلي، واعتماد سياسة ليبرالية على الصعيد الاقتصادي (بدءًا منذ سنة ١٩٨٥). أدّت كل هذه التحوّلات إلى نشوء المجتمع المدني بصورة أكبر وبروز نخبة اقتصادية دفعت باتجاه السوق الحرة وسحب أيادي الدولة من الاقتصاد، وبداية تخلّي الدولة شيئًا فشيئًا عن سياسة الرفاه الاجتماعي واعتماد سياسة الخصخصة، وقد تسارع هذا التوجّه مع تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة على أثر انتخابات العام ١٩٩٦، وبلغت أوجها في حكومة شارون الثانية (بين العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٥) مع توليه وزارة المالية. تزامنت هذه التحوّلات الأخيرة مع تعزيز الميول النيوليبرالية والعولمة في إسرائيل في الفترة نفسها، والتي تجسّدت في اكتساح الشركات الأميركية والعالمية الأسواق واعتماد الاقتصاد الحر والخصخصة وانسحاب الدولة من العديد من المرافق الاجتماعية، وظهور قوى اقتصادية قوية.[٧]

يرى ديفيد هارفي أن النيوليبرالية هي "في المقام الأول، نظرية حول ممارسات الاقتصاد السياسي، ومفادها أن رفاهية الإنسان يمكن أن تتعزّز على أكمل وجه من خلال إطلاق الحرية للمبادرات والمهارات الفردية في إطار مؤسّساتي يتميز بحقوق ملكية خاصة قوية، وأسواق مفتوحة وتجارة حرة"، ويضيف: إن دور الدولة "يتمثل في إنشاء إطار مؤسّساتي مناسب لمثل هذه الممارسات والحفاظ عليه".[٨] وبسبب انسحاب الدولة، أو ربما بسبب ضعفها، فقد ظهر مجتمع مدني قوي في

إسرائيل منذ العام ١٩٨٥. بخلاف الطابع الذي يمكن أن ينشأ لدى العديدين، فالدولة لم تعد عاملًا خارجيًا وحياديًا بالفعل في هذه السوق الحرة، بل الملفت أنها، كما جاء عند هارفي أعلاه، هي الفاعل الأساس في تمهيد الأرضية لها، كما استخدمت الدولة هذه القوى الاقتصادية القوية الناشئة والمجتمع المدني وقامت بتوجيهها من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لتعزيز أيديولوجياتها وأهدافها السياسية والاجتماعية.

يمكننا القول إن الدولة قامت، بصورة مباشرة وصريحة أو غير مباشرة ومبطّنة، بتوكيل بعض أطراف المجتمع المدني والقوى الاقتصادية بتنفيذ مخطّطاتها وتحقيق أهدافها.[٩] ومن بين هذه الأطراف في المجتمع المدني الإسرائيلي، التي ظهرت بصورة مكثفة في التسعينيات ومطلع سنة ٢٠٠٠، نذكر جمعيات استيطانية مثل الجمعيات "هغرعين هتوراني" (البؤرة التوراتية)،[١٠] و"إلعاد" في القدس ("مدينة داود")، و"عطيرت كوهانيم"، و"أياليم" وغيرها الكثير. ونلمس أن الدولة قد حوّلت العديد من سلطات الاستيطان إلى مثل هذه الجمعيات ومستثمرين من القطاع الخاص بعد أن خصخصت الاستيطان، لكنها قامت بتمويلها بصور مباشرة وغير مباشرة إضافة إلى تقديمها السند السياسي والمعنوي.[١١] على هذا النحو قامت قوى اقتصادية من القطاع الخاص وفئات أيديولوجية شابة ودينية من الطبقة الوسطى ببناء المستوطنات واجتياح المدن "المختلطة" بهدف تهويدها ودفع سكانها العرب إلى المغادرة في ظل التضييق عليهم.

> تتمثّل إحدى الأدوات المستخدمة في تهويد هذه المدن في اعتماد استراتيجية ما يطلق عليه في الأدبيات البحثية تعبير "استطباق" (Gentrification)، وتتلخّص في استدعاء قوى اقتصادية وجمعيات يهودية أيديولوجية واجتماعية إلى الأحياء العربية المهملة والضعيفة في المدن بهدف "تحسين" وضع الحي، واستملاك الأراضي والعمارات بغية هدمها أو تحسينها وإنشاء المباني المرفّهة مكانها، وفتح محال تجارية راقية، وبهذا يتم رفع أسعار العقارات والإيجار، الأمر الذي يتسبّب بهجرة سكان الحي منه، واستبدالهم بفئات سكانية جديدة يهودية ومقتدرة من الأغنياء والطبقة الوسطى، وفي حالات كثيرة يتم استدعاء فئات شبيبة يهودية متطرفة قوميًا مدعومة حكوميًا وليس بالضرورة فئات من الأغنياء والمقتدرين اقتصاديًا. بهذا المعنى، فإن هذا الاستطباق، الذي يبدو لأول وهلة أنه صادر عن دوافع اقتصادية نيوليبرالية كما هو الحال في العديد من الدول الغربية، فإنه يجمع في إسرائيل بين هذه الدوافع وبين الدوافع الإثنية-القومية.

وفي هذا السياق، يخبرنا أرئيل شارون، بصفته رئيسًا للمعارضة في حكومة إيهود براك (٢٠٠٠)، بأن احتلال الأرض لا يكفي لفرض السيادة الإسرائيلية على فلسطين بل إن "الحضور اليهودي الفعلي على الأرض" هو الضامن لذلك، كما جاء عند الباحثة (ص ٦٥):[١٢]

يتحدث الكثيرون بشأن التحوّل السلبي الطارئ على التوازن الديمغرافي في النقب بين الاستيطان اليهودي والعربي هناك. حسب رأيي، هذه ليست المشكلة الأساسية، إذ يمكن تغيير التوازن الديمغرافي بطريقة سهلة للغاية. يمكننا بناء مدينة كبيرة أو عددًا من المدن الكبيرة ويطرأ التحوّل فورًا في التوازن الديمغرافي لصالحنا فنعود لنشكّل الأكثرية. ولكن التوازن الديمغرافي الإيجابي لا يمنحنا السيطرة على الأرض. يجب بغية السيطرة على الأرض الإقامة في العديد من المناطق، كما فعلنا في الجليل بشأن المناطِر هناك، وهو أحد الأمور المهمة التي منحت الفرصة لتحقيقها. ... أما في النقب، فتقف إسرائيل أمام مشكلة أصعب بكثير: نحو ٩٠٠ ألف دونم من أراضي الدولة ليست بأيدينا بل بأيدي السكان البدو. ... إننا ببساطة نخسر النقب، احتياطنا الأخير للأرض ... ربما بسبب ضعف وربما عدم الانتباه الكافي للموضوع، فإننا كدولة لا نفعل أي شيء للتعامل مع هذه المشكلة ... لا أحد يعلم حاليًا بالتأكيد كيف سيتطوّر الاستيطان هناك وهو الأمر الأهم في الدولة برأيي. لكن هناك أمر واحد واضح ومهم وهو أولًا وقبل كل شيء أن نقبض على الأرض ونكثّف الاستيطان عليها.

كذلك تعتبر وزارة تطوير النقب والجليل ووزارة الإسكان أن "الصهيونية الحديثة بحلّتها الأفضل" تتمثّل في نشاط البؤر الاستيطانية في كافة أنحاء البلاد في المدن والأطراف، كما تقتبس الباحثة (ص ٦٥):

> سنتذكّر، بانفعال شديد، أعضاء البؤر

الاستيطانية في الأطراف في الجنوب، خلال الحرب (حرب على غزة ٢٠٠٨)، حيث بقوا متمسّكين بالمكان ورفضوا جميع اقتراحات عائلاتهم في القدس وتل أبيب وضواحيها وفي البلدات القوية في مركز البلاد بأن يعودوا إلى "البيت" خلال فترة الحرب أو على أقل تقدير أن يرسلوا أبناءهم إلى هناك.

أما بخصوص المدن المختلطة، فالصورة أكثر تعقيدًا في الخطاب الإسرائيلي الرسمي. مثلاً، في سنة ٢٠٠٨، توقّف وزير الزراعة عند أهمية المنظمات والبؤر الاستيطانية بشأن مسألة الحفاظ على التوازن الديمغرافي والطابع اليهودي للمدن، وذكر مسألة انسجام نشاطها مع مساهماتها الاقتصادية والاجتماعية (ص ٦٥-٦٦). كان ذلك في سياق اعتداء متطرفين يهود على سكان عرب في عكا في تشرين الأول من تلك السنة (ليلة عيد الغفران، ٨-١٢ تشرين الأول ٢٠٠٨). قال الوزير:

> عكا ليست وحدها. فسوف نلمس تحوّلات صعبة قريبًا في الناصرة العليا، ونهاريا، وبئر السبع، وحيفا، وكرمئيل، ومعلوت، ويافا، والرملة واللد أيضًا. فالبنية بسيطة والمنهج متطابق: بعض العرب يشترون شققًا سكنية، وبواسطة العنف الجسدي واللفظي يتسبّبون بهرب المواطنين اليهود من أحياء بكاملها، فتتحوّل إلى أوكار للجريمة والمخدرات والدعارة ... عنف جسدي ولفظي، رفع أعلام حماس جهارًا نهارًا، إلحاق الضرر المستمر بالأملاك، ملاحقة النساء والفتيات (اليهوديات)، رفع شعارات معادية، رسم الصليب المعقوف، وبناء عربي غير شرعي، والمحال التجارية تحتاج لدفع بدل حماية. تشير المنهجية والحجم إلى أن أننا لسنا أمام مسائل جنائية أو صراع ساذج بين جيران، بل نحن أمام إرادة للسيطرة على كل البلد ... لا يمكن الاستمرار بالتجاهل. ... إنهم يسرقون منا البلد ببساطة ... تساهم البؤر التوراتية في إحداث التوازن في مدن عديدة وتمنع هرب اليهود منها، لكن على المستوى الوطني فإنه يجب تشجيع هجرة العرب الطوعية.

تضافرت دوافع وأهداف نيوليبرالية واجتماعية واقتصادية وقومية سوية لتدفع باتجاه جميع أصناف الاستيطان، بما في ذلك اجتياح المدن المعرّفة بأنها "مختلطة"، وهو الموضوع الذي يقف في صلب بحثين حديثين، الأول للباحث دانيال مونتيريسكو،[١٣] والثاني هو أطروحة الدكتوراه موضوع المراجعة. وتفضّل يعيل شمرياهو يشورون، صاحبة أطروحة الدكتوراه، استخدام تعبير "استطباق إثني بقيادة الدولة" (State-led Ethno-Gentrification). يتشكّل هذا الاستطباق الإثني الذي يتوقف عنده مونتيريسكو من ثلاثة أضلع: نيوليبرالية وتهويد ومجتمع مدني، بينما يتشكّل عند الباحثة من أربعة أضلع: نيوليبرالية وتهويد ومجتمع مدني ودولة. ومن الجدير بالانتباه أن الباحثة شمرياهو يشورون عملت سنوات طويلة في جمعية "أياليم" الاستيطانية.[١٤]

تتعدّد وسائل تمويل الدولة والسلطات المحلية للجمعيات الاستيطانية والبؤر التوراتية في المدن المختلطة وغيرها. تعدّد الباحثة أربع قنوات يتم من خلالها هذا التمويل: ١- رصد ميزانيات حكومية خاصة (بعشرات ملايين الشواكل)؛ ٢- تمويل السكن وتخصيص الأراضي والمباني العامة وتأجيرها لها وبيعها بأسعار رمزية (٧ شواكل للدونم! في مدينة اللد، كما جاء عند الباحثة، ص ١٣٤)، ومنحهم مناقصات معدّة لهم بالأصل ولا هيئة أخرى يمكنها أن تلبي جميع شروطها، وتسخير السلطات المحلية كافة التسهيلات والخدمات لهم؛ ٣- خصخصة الخدمات العامة ونقل السلطة إلى أيدي الجمعيات أو رصد ميزانيات خاصة لهذه الجمعيات مقابل تقديمها برامج ومشاريع بلدية (كالمهرجانات الترفيهية، وعرض دروس دينية، وإقامة مخيمات صيفية، وتفعيل مراكز جماهيرية، وتخصيص دروس "توعية" لطلاب المدارس)؛ ٤- دعم رمزي يتمثّل في زيارة رئيس الحكومة ووزراء وأعضاء كنيست ورؤساء سلطات محلية لهذه الجمعيات والبؤر الاستيطانية والتصريح بدعمها في وسائل الإعلام ووصف نشاطاتها باصطلاحات مأخوذة من المعجم الصهيوني الكلاسيكي: "طلائعيون جدد للألفية الثالثة"، "ملح الأرض"،[١٥] "سكان بجودة عالية"، "مثال يحتذى به"، ويوصف استيطان البؤر التوراتية وغيرها على أنه عمل مهم قوميًا حيث يساهم في "إنعاش القفر" (هفرحات هشمماه)،[١٦] "سور وبرج"، "تخليص الأرض"، وأنه يحقّق حلم بن غوريون (٦٦-٧٢).

سياسة الاستطباق الإثني بقيادة الدولة

في ما يرتبط بالأرض والمكان، فإنَّ التهويد في سياسات دولة إسرائيل هو الهدف بلا شك، لكن الأدوات والمقاربات المستخدمة لتحقيقه تختلف من حقبة لأخرى. وغالبًا ما يعمي تعبير "التهويد" بصيرتنا في الدراسات العربية، فلا نعير اهتمامًا لهذه الأدوات والمقاربات، ونركّز أكثر على "الغاية المشتهاة"، الأمر الذي يفضي بنا بالتالي إلى عدم القدرة على فهم سيرورات التشكيل، ونبقى مع صيرورة التشكّل، فنقف عاجزين عن محاربة هذا التهويد، وغالبًا ما يفضي بنا الأمر إلى عدم القدرة على مجرّد رد الفعل عليه. فمن دون فهم هذه السيرورات والأدوات والمقاربات المستخدمة فيها لا يمكن تطوير آليات محاربة الاستيطان كما يعلّمنا واقع الحال القائم في أيامنا.[١٧]

لا بد لنا من التوقّف قبل الدخول في مضامين الأطروحة عند مصدر الاصطلاح "استطباق". تعتبر عالمة الاجتماع البريطانية روث غلاس أول من استخدم تعبير "استطباق" (Gentrification)، من أجل وصف اجتياح قوى اقتصادية وفئات سكانية من الأغنياء والطبقة الوسطى العديد من أحياء الفقراء في لندن في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، والتسبّب بتحسين البنية العمرانية والتجارية والسياحية لهذه الأحياء على حساب انتقال سكانها منها بسبب ارتفاع الأسعار وغزوهم ثقافيًا.[١٨] وقد اختارت الباحثة اشتقاق هذا التعبير من كلمة إنجليزية قديمة هي gentry (ذات مصدر فرنسي قديم) والتي تعني طبقة الإقطاعيّين الإنكليز. أثار هذا التعبير نقاشات مستفيضة في الأبحاث المتخصّصة في البحث في العمارة وعلم الاجتماع الحضري والجغرافيا الثقافية، ويمكن لمس توجّهين رئيسين في هذا السياق، الأول ماركسي والآخر ثقافي، وقد تطوّرت النقاشات أكثر فأكثر منذ مطلع التسعينيات، ويمكن الإشارة إلى مقاربات تجمع بين هذين التوجهين، بحيث أضحى معنى هذا التعبير في الأدبيات منذ تلك الفترة وحتى يومنا صراع قوى داخل المدن على الأبعاد الاقتصادية والثقافية والرمزية، وتعتمد المقاربات النظرية على التحليل الاقتصادي-الثقافي الذي يجمع بين العرض والطلب وصراع الطبقات والعقلانية الاقتصادية والمطالبة بالحفاظ على أنماط حياة منفصلة لفئات سكانية معينة.[١٩]

نصل في هذه المرحلة إلى جوهر هذه الورقة المتمثلة في مراجعة أطروحة الدكتوراه التي أمامنا. تتشكّل الأطروحة المكتوبة باللغة العبرية من مقدمة وسبعة فصول (إطار نظري، والمنهجية، وفصل خاص بشأن تحديد الاصطلاح "استطباق إثني بقيادة الدولة" في إسرائيل، وحالة عكّا، وحالة اللد، وحالة بلدة الأطراف "يروحام"). تتكون الأطروحة من ٢٢١ صفحة وقائمة المراجع والملاحق.

يمكننا الإشارة إلى أهم فقرة وردت في الصفحة الأولى من مقدمة الأطروحة، والتي تلّخص بصورة عميقة خلاصة الأطروحة (ص ١):

> "لقد بشّر صعود النيوليبرالية، وكذلك صعود قوى اقتصادية جديدة والقطاع الثالث (المجتمع المدني) في إطارها، بتحوّل في علاقات القوة وتقسيم الأدوار بين الدولة والمجتمع. إن تطوّر الفكرة الليبرالية إلى شكلها المتطرّف – النيوليبرالية – قد عمّق سيطرة السوق على جميع مناحي الحياة وصادر من بين يدي الدولة السلطة المطلقة لإدارة الحيّز. وعلى هذا النحو، بدّلت الهندسة الديمغرافية في إسرائيل أهدافها وأدواتها والفئات السكانية المستهدفة. ففي عصرنا الحالي، تنشط الدولة في ما يصطلح عليه تعبير "هندسة ديمغرافية اجتماعية" بصورة خفية من خلال قوى السوق (النيوليبرالية) والمجتمع (المجتمع المدني) بواسطة عرضها عليهما المزايا المالية والرمزية.

إن مهمة استيطان الحيّز، التي تشكّل قلب الدراسة الحالية، لم تعد تتحقّق على يدي الدولة من خلال استخدامها أدوات صريحة ومفروضة قسرًا فقط، بل على يدي جمعيات استيطانية أيضًا. من خلال اعتماد سياسة حصرية لمنح المزايا، تضم توزيع الموارد المادية والرمزية للمستوطنين والمستثمرين اليهود من الطبقة الوسطى المنتظمين في إطار الجمعيات الاستيطانية الصهيونية، تحقّق الدولة أهدافها. وعلى هذا النحو، تقوم مجموعة "أيديولوجية" وشابة ومتعلّمة ومقتدرة ماديًا بالاستيطان في مدن الأطراف والمدن المختلطة بغية تعزيزها. إضافة إلى الأهمية الإثنية-القومية الرامية إلى تأمين سيادة يهودية وقوية على الأرض، ينتج أن استيطان الحيّز في عصر النيوليبرالية يضم أهدافًا

اجتماعيــة واقتصاديــة كذلــك.

بعبــارات أخــرى، لطالمــا وصفــت عملية دخــول شرائح اجتماعيــة مقتــدرة اقتصاديًــا إلى أماكــن مســتضعفة مــن خــلال تعبــير "اســتطباق"، بصفتــه تعبــيرًا يعكــس في الأدبيــات التقليديــة ســيرورة "طبيعيــة" تصــدر عــن قــرارات فرديــة تحرّكهــا دوافــع اقتصاديــة بالأســاس، تؤكّــد أدبيــات بحثيــة أخــرى صــدرت في الســنوات الأخــيرة عــلى دور الدولــة والســلطات المحليــة بوصفهمــا لاعبــين مركزيّــين في هــذه الســيرورة (ص ١). فــترى هــذه الأدبيــات الأخــيرة في الاســتبطاق تعبــيرًا لسياســة نيوليبراليــة تعتمدهــا الدولــة بأجهزتهــا المختلفــة تســعى إلى تشــجيع أصحــاب رؤوس الأمــوال، والمســتثمرين، والشرائــح المقتــدرة، والجماعــات الأيديولوجيــة والدينيــة الصهيونيــة المنتظمــة في إطــار المجتمــع المدنــي، لتهويــد البلــدات والمــدن المســتضعفة عــبر اســتخدام أدوات تبــدو حياديــة ترمــي إلى "تحســين" و"تجميــل" و"تعزيــز" وضعهــا المــادي وكفاءتهــا الاقتصاديــة ومنظرهــا "الجمــالي".[٢٠]

تخــرج جميــع الأطــراف المشــاركة هنــا، وفــق هــذه المعادلــة، رابحــة ومســتفيدة. تحقّــق الدولــة التهويــد وتدفــع باتجــاه إخــراج الســكان العــرب والتضييــق عليهــم، وتحقّــق أهــداف سياســتها الاقتصاديــة النيوليبراليــة الســاعية إلى تعزيــز النمــو الاقتصــادي والتجديــد مــن خــلال توطــين شرائــح شــبابية تأمّــن رأس المــال والمبــادرات الاقتصاديــة؛ والــشركات والمســتثمرون يجنــون الأربــاح القياســية؛ والســلطات المحليــة تجبــي الضرائــب المرتفعــة؛ و"المنظــر" العــام للأحيــاء يبــدو "جميــلًا ونظيفًــا"؛ وشريحــة الفنانــين والأدبــاء والطامحــين إلى أنمــاط حيــاة مميــزة في أمكنــة "أصيلــة" والإقامــة في "بيــوت عربيــة" تحقّــق مســاعيها؛ وكذلــك جمعيــات الشــبيبة والاســتيطان والمنظمــات الدينيــة تبلــغ مراميهــا المختلفــة. تنــوّه الكاتبــة أن شــكل تدخّــل الدولــة في هــذه الســيرورات يعــبّر عــن المنطــق النيوليــبرالي، حيــث تنتقــل وفقــه وظيفــة تشــكيل الحيّــز إلى قوى الســوق والمجتمــع، ويعكــس في الآن نفســه المنطــق الناظــم للقوميــة الــذي يســتمر في تعزيــز الأهــداف الإثنية-القوميــة للدولــة. نلمــس مــن هنــا كيــف يجتمــع المنطــق الإثني-القومــي القائــم في صلــب الهندســة الديمغرافيــة والمنطــق الاقتصــادي للنمــو و"إعــادة إحيــاء" و"إنعــاش الأحيــاء والمــدن" و"تحســينها" برغــم اختلافهمــا. وعــلى هــذا النحــو تتيــح النيوليبراليــة الفرصــة للدولــة لتعزيــز ســيطرتها الإثنيــة-القوميــة في الحيّــز مــن خــلال اعتمــاد ســيرورات اجتماعيــة واقتصاديــة تبــدو وكأنهــا مبــادرات حياديــة نمــت "مــن الأســفل إلى الأعــلى".[٢١] أمــا في بعــض حــالات اعتمــاد هــذه السياســة في أحيــاء وبلــدات يهوديــة مســتضعفة، فربمــا ينشــأ هنــاك التعــارض بــين هذيــن المنطقــين ويفــضي إلى فشــل هــذه السياســية. وهــذا تحديــدًا مــا حاولــت الباحثــة فحصــه حــين توقّفــت في أحــد فصولهــا عنــد بلــدة يروحــام، وهــي بلــدة يهوديــة مســتضعفة في النقــب.

قامــت الباحثــة بغيــة فحــص هــذا الموضــوع، بالتركيــز عــلى نشــاطات جمعيتــين يهوديتــين همــا "هغرعــين هتورانــي" (البــؤرة التوراتيــة)، و"أياليــم" الناشــطتان في اللــد وعــكا وبلــدات التطويــر في الأطــراف. والســؤال المركزي للدراســة هــو: مــا هــي العلاقــات التــي تربــط بــين القوميــة الإثنيــة والنيوليبراليــة في سياســة اســتيطان البــؤر التوراتيــة كمــا تنعكــس في أمكنــة مختلفــة (مدينــة مختلطــة في مقابــل بلــدة في الأطــراف) وبــين اللاعبــين المركزيّــين (الدولــة والســلطات المحليــة والمســتوطنين والســكان المحليّــين)؟ لا يتســع المجــال هنــا للتوقــف عنــد جميــع التفاصيــل، لكــن اخترنــا التوقــف عنــد فحــص الجــواب كمــا يتجــلّى في حالــة مدينــة اللــد. ولكــن قبــل ذلــك، نتوقــف عنــد أهــم المســاهمات النظريــة للأطروحــة وتوســيعها آفــاق النقــاش والتفكــير حــول الموضــوع المطــروح.

المساهمة النظرية للأطروحة

عــلى الرغــم مــن الانتشــار الواســع للأدبيــات البحثيــة والنظريــة التــي تفحــص تأثــير الاعتبــارات الإثنية-القوميــة عــلى السياســة الحيزيــة (Spatial Policy) وتشــكيل الحيّــز (Spatial Planning)، وكاتــب هــذه الســطور قــد حــاول المســاهمة في فحــص هــذا الموضــوع في المــدن المختلطــة،[٢٢] إلّا أننــا كنــا نفتقــر حتــى قبــل ســنين قليلــة لاجتهــادات بحثيــة تدمــج مــا بــين العاملــين الاقتصــادي والإثنــي-القومــي وفحــص تأثيرهمــا ســوية وكل واحــد عــلى حــدة في هــذا الموضــوع. فالأدبيــات البحثيــة حــول "الهندســة الديمغرافيــة" تؤكــد عــلى أن تشــكيل المكان/الحيّــز إنمــا هــو ثمــرة علاقــات القــوة بــين الفئــة الســكانية التــي تشــكّل الأغلبيــة وبــين الأقليــة القوميــة في الدولــة، لكنهــا تبقــى قــاصرة في معــرض تحليلهــا في الإشــارة إلى تأثــير العوامــل الطبقيــة والاقتصاديــة. ومــن جانــب آخــر، فــإن الأبحــاث المعنيــة بالنمــو الاقتصــادي للحيّــز (كأحــد تعبــيرات السياســة النيوليبراليــة) وتشــكيله، لا ســيما

الدراسات التي تركّز على موضوع الاستطباق، تتجاهل العوامل الإثنية-القومية، على الرغم من ظهور أدبيات في السنوات الأخيرة تجمع بين طرفي المعادلة (العوامل الاقتصادية والإثنية-القومية)، وتؤكّد على أن العوامل والاعتبارات الإثنية-القومية تستفيد وتتعزّز من جراء السياسة النيوليبرالية المعتمدة في السياسة الحيزية وتشكيل الحيّز، كخصخصة الحيّز والعوامل والأدوات المعتمدة في النمو الاقتصادي للحيّز.[٢٣] بهذا المعنى فإن النيوليبرالية والأهداف الإثنية-القومية تتكامل في ما بينها في كل ما يتعلّق بتشكيل الحيّز. الإشكالية الأساسية الكامنة في هذه الدراسات هو عدم قدرتها على تبيان التوترات التي يمكن أن تنشأ بين هذين العاملين (النيوليبرالي والإثني-القومي) وتفسيرها لها. للتغلّب على هذه الإشكالية قام الباحث مونتيريسكو المذكور أعلاه بتطوير مصطلح "الاستطباق الإثني"، وركّز على يافا ودخول جماعات استيطانية دينية إلى المدينة في ظل عمليات الاستطباق كحالة دراسية. وقد نجح في تسليط الضوء على هذه التوترات القائمة بين السكان العرب المحليّين، الذي يجنون أرباحًا من النمو الاقتصادي في إطار هذا الاستطباق، لكنهم يخشون في الآن ذاته من أن هذا التطوّر يهدف إلى إقصائهم قوميًا وتهجيرهم من مدينتهم؛ ومن ناحية ثانية، يوضح الباحث أن المستوطنين الجدد في المدينة على الرغم من تحقيقهم الهدف الأسمى لهم، إلّا أنهم يشعرون بعدم الراحة في الإقامة في أحياء مستضعفة، على الرغم من عمليات الاستطباق هذه، حيث يوصمون كمن يسلبون أملاك الآخرين. ولكن يبقى دور الدولة بمؤسّساتها المختلفة شبه غائب في هذا التحليل.

تأتي أطروحة الدكتوراه هذه للتركيز على دور الدولة في كل هذه العمليات، من خلال تطوير مصطلح مونتيريسكو "الاستطباق الإثني" ليصبح "الاستطباق الإثني بقيادة الدولة"، وذلك من خلال توضيح دور الدولة الرئيس فيه، إذ ترى أن هذا الاستطباق لم ينتج من الأسفل أو كثمرة لنشاط لاعبين حياديّين أو أفراد تحرّكهم غايات معينة أو جمعيات مستقلة، بل عن استراتيجية منظّمة تعتمدها الدولة في ظل سياستها النيوليبرالية وتحقّقها من خلال استخدامها المجتمع المدني بغية تشكيل أو إعادة تشكيل الحيّز. تعتبر الجمعيات الاستيطانية من منظور الدولة والسلطات المحلية بصورة صريحة أداة لتحقيق أهدافهما الاقتصادية والاجتماعية والإثنية-القومية التي يصعب عليها تحقيقها (ص ٦٤-٦٦)، لأنها تمييزية وعنصرية بصورة صريحة، ومن شأنها أن تثير جدلًا عامًا في الإعلام، وظهور احتجاجات السكان المحليّين، وإمكانية أن تصدر دور القضاء قرارات تفرض على الدولة والسلطات المحلية التراجع عنها، لهذا تخوّل جمعيات مدنية وأجسام غير حكومية كالوكالة اليهودية والصندوق القومي لتحقيق هذه الأهداف التمييزية (ص ١٣٠-١٣٣). ولا تعتبر الحالة الإسرائيلية استثناءً، بل نلمسها في بعض الدول الأخرى، كما تشير الباحثة، وهناك أنموذج نظري يسعى إلى فحص حالات تقوم فيها الجمعيات بالعمل باسم الدولة ونيابة عنها، ويطلق عليه التعبير (GONGO- Government-Organized non-Governmental Organization) (ص ٧٢).

كذلك، تقوم الباحثة بتوسيع نطاق الحالة الدراسية بحيث تضم عددًا أكبر ومتمايزًا بغية فحص الاختلافات بين كل حالة وأخرى وعرض تفسيرات لها. إضافة إلى هذه المساهمة النظرية، تعرض الباحثة أصوات سكان هذه الأحياء، العرب واليهود، الذين يعانون من هذا الصنف من الاستطباق والذين يستفيدون منه على حد سواء، بهدف تعميق فهمنا وتوضيح التعقيدات التي يمكن أن تظهر في معرض اعتماد استراتيجية "الاستطباق الإثني بقيادة الدولة". ونلمس مساهمة إضافية للأطروحة تتمثل في توضيحها لمصادر التمويل الحكومية لجمعيات استيطانية، ولكيفية تبّدل أهداف الجمعيات المدعومة من الدولة بأجهزتها المختلفة حين تستوطن في أماكن مغايرة، ويتبّدل خطاب السلطات المحلية من مدينة إلى أخرى. فبينما تركّز جمعيات البؤر التوراتية المستوطنة في عكا واللد على البعد الإثني، تركّز جمعية "أياليم" هناك على الأبعاد الاقتصادية؛ وينعكس الحال حين تستوطن الجمعيتان في بلدة "يروحام" اليهودية المستضعفة. كذلك تتبدّل مواقف السكان اليهود في المدن المختلطة وفق اعتبارات طبقية واقتصادية والتوتّر القائم بين السكان العرب واليهود. فبينما ينظر سكان عكا اليهود، أسوة ببقية "المدن المختلطة"، بإيجابية للأهداف الإثنية القومية لنشاطات الحركات الاستيطانية، فإنهم يخشون من الإسقاطات الاقتصادية والثقافية والطائفية (بين الشرقيين والإشكناز) لعمليات الاستطباق التي تعمل في ظلها هذه الجمعيات ومن إمكانية دفعهم إلى الانتقال

من المدينة إلى جانب فرض أنماط ورموز دينية على الحيز العام (ص ٧٦، ١٤٤-١٥٠).

حالة مدينة اللد: اجتياح الجمعيات الاستيطانية بدعم الدولة والسلطات المحلية

بلغ تعداد سكان مدينة اللد في نهاية سنة ٢٠١٩ نحو ٧٧ ألفًا، منهم ٤٧,٤٠٠ من اليهود ونحو ٢٣,٦٠٠ من العرب (يشكلون نحو ٣٠٪، والبقية من جنسيات غير يهودية ولا عربية، أي من غير اليهود من الاتحاد السوفييتي سابقًا) يتوزّعون على أحياء عدة في المدينة، وتقع التجمعات الأكبر في القسمين الغربي والشرقي للمدينة (في محيط البلدة القديمة، في حي السكنة، المعروف رسميًا باسم رمات أشكول، وحي المحطة، المعروف حاليًا باسم حي وردة، وشنير ودهمش والواحة الخضراء وغيرها).[٢٤] أسكنت أجهزة الدولة المهاجرين اليهود الجدد منذ النكبة في بيوت سكان المدينة العرب، بينما جُمع كافة سكان المدينة العرب المتبقين (وعددهم ١,٠٥٤ نسمة من أصل نحو ٢٠ ألف نسمة قبل النكبة) في غيتو في الجامع الكبير وكنيسة القديس جورج والمستشفى (المعروف بحي السكنة) وخضعوا لحكم عسكري حتى حزيران ١٩٤٩. لم يستطيعوا العودة إلى بيوتهم بعد إلغاء الحكم العسكري لأنها صودرت لصالح المهاجرين اليهود الجدد إضافة إلى مصادرة جميع أراضيهم.

خضعت المدينة منذ ١٩٤٩ وحتى الستينيات إلى هندسة ديمغرافية مكثّفة (وفق المخطّط العمراني الشامل لسنة ١٩٥٥) تسعى إلى توطين المهاجرين اليهود في كافة أنحاء المدينة بغية السيطرة على المكان بعد هدم جزء كبير من البلدة القديمة ومحيطها وإعادة بنائها من جديد، إضافة إلى بناء أحياء جديدة لصالح المهاجرين الجدد وفئة كبيرة من المتعاونين العرب من مناطق أخرى ولاجئين من قرى محيطة (ص ١٢٠-١٢٣). فقد استبدل سكان المدينة الفلسطينيّون بعد تهجيرهم بمهاجرين يهود الذين بلغ تعدادهم في سنة ١٩٥٠ في المدينة نحو ١١ ألفًا وشكّلوا نحو ٩١٪ من سكان المدينة والبقية من البقية الباقية من سكان المدينة الفلسطينيّين. نلمس على الدوام تأرجح السلطات الإسرائيلية والسلطة المحلية بين استراتيجيتين متعارضتين؛ تميل الأولى إلى فصل السكان العرب عن بقية السكان اليهود ودفعهم للإقامة في أحيائهم الخاصة المنفصلة؛ بينما تميل الاستراتيجية الثانية إلى أن يشكّل السكان اليهود الغالبية في جميع الأحياء لا سيما في تلك الأحياء التي تسكنها نسبة كبيرة من العرب. وقامت السلطات بإسكان فئة كبيرة من المهاجرين اليهود من أثيوبيا والاتحاد السوفييتي سابقًا منذ منتصف الثمانينيات وحتى مطلع التسعينيات، وقد بلغت نسبتهم من مجمل السكان اليهود في نهاية سنة ١٩٩٠ نحو الثلث (ص ١٢٣).

مع تدهور وضع السلطة المحلية في مدينة اللد في سنة ٢٠٠٠، أقدمت الحكومة على مدار السنين اللاحقة على إعداد بعض المخطّطات للتعامل مع قضايا عينية في المدينة (مخطط لسنة ٢٠٠٠) لا سيما موضوع الإسكان والتشغيل والتطوير وتحسين الأحياء (مخطّط سنة ٢٠٠٢ ومخطّط سنة ٢٠١٠). لتحسين أوضاع المدينة، أقدمت البلدية على بناء حي جديد جنوب شرق المدينة معد خصيصًا للعاملين في الأجهزة الأمنية (حي "غنيه أيالون")، لكن لأسباب مختلفة تحوّلت إلى فئة من اليهود المتزمتين دينيًا واستوعبت ٣,٦٠٠ أسرة منهم (ص ١٢٣). كذلك وضعت مخطّطات اقتصادية وعمرانية لتحويل مدينة اللد إلى مدينة "ذكية"، إلى جانب مخطّطات منذ نهاية التسعينيات لتشجيع منظمات "البؤرة الاستيطانية" للاستيطان في أحياء مختلفة في المدينة.

وصلت أول جمعية استيطانية من المجتمع المدني إلى المدينة، وهي "البؤرة التوراتية"، التي تعتبر أكبر بؤرة استيطانية في إسرائيل وتضم نحو ألف أسرة (غالبيتهم بالأصل مستوطنون في الضفة الغربية وغزّة) إلى المدينة وتوزّعت هذه الأسر في كافة أنحاء المدينة لا سيما بمحاذاة الأحياء التي تسكنها أغلبية أو نسبة كبيرة من السكان العرب. مع خروج أسر يهودية من الطبقة الوسطى من المدينة باتجاه السكان في مستوطنة موديعين في نهاية التسعينيات، للتعويض عن ذلك ظهرت أصوات من بين الناشطين الاجتماعيّين اليهود في المدينة، وعلى رأسهم أهارون أتياس (الذي يشغل حاليًا منصب المدير العام للبلدية)، تنادي بضرورة استجلاب مهاجرين جدد من الطبقة الوسطى إلى المدينة. تظافرت هذه الأصوات مع محاولات الحاخام موطي ديامط المنتمي إلى تيار الصهيونية الدينية لإقامة مدرسة دينية للشباب اليهود غير المتزوجين في المدينة بعد فشل محاولته الأولى في سنة ١٩٩٤، ولكن محاولته نجحت في

سنة ١٩٩٦، وضمت هذه البؤرة في سنة ٢٠٠٠، بعد أن توسعت وشملت طلابا متزوجين، ثلاثين أسرة. سعت هذه البؤرة إلى إقامة حي جديد خاص بالمنتمين لتيار الصهيونية الدينية لاستيعاب مستوطنين آخرين من الضفة وغزّة يقام بمحاذاة حي س.ح الذي تسكنه غالبية عربية. تجنّد عضو الكنيست إسحق ليفي من المفدال، وبعض صنّاع القرار في بلدية اللد، وممثلون عن شركة بناء حكومية، ووزارة الإسكان، وشارون بصفته رئيسًا للحكومة في حينه لإنجاح هذا المخطّط الجديد. نشرت وزارة الإسكان مناقصة لبناء الحي، لم تتقدّم لها سوى جمعية "البؤرة التوراتية"(!)، لهذا فهي الفائزة في المناقصة.

أقدمت السلطات على تهجير أسر عربية عديدة من المنطقة المخطّط بناء هذا الحي الجديد عليها وتم هدم جزء كبير من بيوتهم المبنية من دون ترخيص. استكمل بناء هذا الحي وأطلق عليه اسم "رمات إلياشيف" ودخلته أسر المستوطنين الجدد في سنة ٢٠٠٦، وبلغ سكانه في سنة ٢٠١٦ نحو ٥٠٠ أسرة. أقيمت لخدمة هذه الأسر المؤسّسات التربوية والثقافية والدينية والترفيهية والمدارس الدينية والحدائق العامة الجديدة. كبرت هذه الأسر شيئًا فشيئًا فلم يعد الحي يكفيها، لهذا بدأت بشراء البيوت في الأحياء العربية المجاورة، لا سيما في حي السكنة (رمات أشكول)، وأحياء تسكنها أغلبية يهودية مجاورة، بغرض توفير السكن لهذه الأسر وكذلك لعرقلة إمكانية أن يشتريها السكان العرب (ص ١٢٤). سارعت جمعية "البؤرة التوراتية" إلى شراء البيوت في حي السكنة وإنشاء مراكز مختلفة فيه: مدارس دينية (مثل مدرسة "أشكولي") ورياض الأطفال، ومركز جماهيرية (مركز شيكاغو)، ومراكز تربوية وثقافة لصالح المستوطنين الجدد ومدرسة لتحضير طلاب المستوطنين للخدمة العسكرية (معوز) يقيم فيها (وفق معطيات سنة ٢٠١٦) نحو ٦٥ طالبًا. إلى جانب ذلك، فقد دخلت إلى هذا الحي بؤرة استيطانية دينية جديدة تتبع لمنظمة "بني عكيفا" الناشطة بصورة خاصة في الضفة الغربية وبلغ عدد طلابها نحو ٤٠ طالبًا.

بدعوة من جمعية "صندوق تطوير مدينة اللد" (التي تأسّست بدعوة من رئيس البلدية المعيّن، إيلان هراري، في سنة ٢٠٠٨ وانضم إليها كمتطوّع يارون أرياب، المدير العام السابق لوزارة المالية)،[٢٥] وبدعم من البلدية ووزارة الإسكان ومكتبة رئيس الحكومة، انخرطت الجمعية الاستيطانية "أياليم" (التي تأسّست في سنة ٢٠٠٢، بهدف تشجيع الاستيطان اليهودي في الجليل والنقب، ووسّعت نطاق عملها لتشمل تحسين أوضاع البلدات اليهودية المستضعفة عبر جلب طلاب جامعيّين من الطبقة الوسطى للإقامة فيها لسنة كاملة مقابل توفير منحة دراسية وسكن) في العمل في المدينة في سنة ٢٠١١، في ظل دعوة أرياب إلى بناء قرية طلابية في المدينة. صدّق المجلس المصغّر للشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الحكومة برئاسة وزير المالية على مخطّط إنشاء هذه القرية الجامعية في أيار ٢٠١١ وخصّصت له الميزانيات المطلوبة (قرار الحكومة رقم ٣٢٣٢ (חכ/١٢١)، وخصّصت البلدية الأراضي المطلوبة في مركز المدينة (تبلغ مساحتها ٢,٤ دونم) في شارع هرتسل، واستكمل بناؤها في تشرين الثاني ٢٠١١ واستوعبت في المرحلة الأولى ٢٤ طالبًا وطالبة وسبعة طلاب ما قبل الخدمة العسكرية، وأقيمت فيها النوادي الثقافية والترفيهية ودار للصلاة ومدرسة دينية عليا. بعد سنة منذ لك، أخذت الحكومة قرارًا بتوسيع هذا المشروع وخصّصت له ميزانية ١٠ ملايين شيكل، قرار الحكومة رقم ٤٧٩٧ (חכ/ ٢٨٠) لسنة ٢٠١٢، لكن تنفيذ هذا القرار تم جزئيًا فقط في أعقاب انخراط مؤسّسيْ جمعية "أياليم" في قضية تقديم رشوة لحزب "إسرائيل بيتنا (في سنة ٢٠١٤) وخروجها للإعلام. وقد بلغ عدد الطلاب المقيمين في هذه القرية الجامعية في سنة ٢٠١٩ نحو ٧٠ طالبًا وطالبة (ص ١٢٥). إضافة إلى ذلك، تم بناء منطقة إضافية للمشروع نفسه في الجهة الغربية منه في سنة ٢٠١٤ ليشكّل غرفا سكنية للطلاب، وقد بلغ مجموع هؤلاء الطلاب ١٣٥ طالبًا وطالبة في سنة ٢٠١٩. في المقابل، قام هؤلاء الطلاب بالتطوّع في بعض المشاريع التربوية لمساعدة تلاميذ في المدارس والمساعدة في مكتبات البلدية وافتتاح ناد وإدخال تعديلات على مبنى مهجور وتحويله إلى مسرح محلي وإقامة حديقة بيئية.

لا تختلف نظرة بلدية اللد عن نظرة الحكومة بشأن أهمية دخول مثل هذه البؤر الاستيطانية التي تلجم توسّع الأحياء العربية في المدينة، وتغزو الأحياء العربية لتهويدها، و"تعيد الفخر اليهودي" لشوارعها، و"استعادة الكبرياء اليهودي عند السكان اليهود"، وتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمدينة،

و"احتلال القلوب" والاستيطان فيها، ويعني بناء جسر تواصل وتفاهم بين المستوطنين في الضفة الغربية وبين سكان إسرائيل اليهود. يخبرنا المحامي مئير أسولين، نائب رئيس بلدية اللد أن "البؤرة التوراتية" تسعى إلى شراء البيوت والأراضي "في تلك المناطق الخالية من السكان اليهود في المدينة". ويؤكّد على أنها تسعى كذلك "إلى شراء البيوت من سكان يهود خشية أن تصل إلى أيادي سكان غير يهود" (ص ١٣١).

التهويد ونظرة المستوطنين والسكان المحليّين العرب واليهود

اللافت للنظر كذلك غزو هؤلاء المستوطنين وجمعياتهم لأجهزة البلدية وفرض سلطاتهم من خلالها. يتمثّل مثل هذا الغزو في تعيين أهارون أتياس المنتمي للبؤرة التوراتية في منصب المدير العام للبلدية، فتتحوّل بهذا البلدية إلى مجرّد أداة لتحقيق أهداف مثل هذه البؤر والجمعيات. لكن كيف ينظر أعضاء هذه الجمعيات والبؤر إلى نشاطهم في مدينة اللد؟ كما أسفلنا، هناك جملة من الأهداف الإثنية-القومية، والاجتماعية والاقتصادية. يطلعنا حاخام البؤرة التوراتية، يسرائيل سميط، على نظرته من خلال قوله إن مدينة اللد كانت "معروضة للبيع حين جئنا للإقامة فيها"؛ "إن نشاط البؤرة يعزّز الحضور اليهودي في المدينة ويحافظ على هويتها وطابعها اليهودي"، ويضيف قائلًا:

> لقد كنا أمام قنبلة اجتماعية موقوتة في مركز الدولة/ البلد، تبعد كيلومترين عن مطار إسرائيل، كما أنني لا أعرف إذا كان من الحكمة على الصعيد القومي اليهودي خسارة مدينة تقع في مركز الدولة/ البلد والسماح بذلك لخلق غالبية عربية هناك ... كان يمكن أن تتحوّل المدينة إلى مدينة عربية صرفة (ص ١٣٣).

ويضيف:

> على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كانت المدينة مركز المخدرات في إسرائيل. لا تزال اللد إشكالية، إنها مكان صعب، في أيامنا أيضًا. وأعتقد أن هذا جزء من فريضة استيطان البلد. استيطانها على صعيد الجودة لا مجرد الاستيلاء على الأرض، كما يشرح الحاخام موسى بن ميمون (قرطبة، ت ١٢٠٤) فريضة استيطان البلد: "ألّا نتركه بأيدي غيرنا من الأمم"، ولكنه يضيف كلمتين إضافيتين: "أو للقفر". نحن نفهم حاليًا تعبير "قفر" (شماه) بأنه يحمل معانيَ عديدة، اجتماعية واقتصادية وثقافية، فجميعها قفر. نحن نحتل هنا القفر بهذه المعاني؛ أي أننا نحاول أن نخلق مكانًا بجودة عالية، وبنظري هذا أمر عظيم جدًا أن نستطيع تحقيقه، إنه تحدٍّ كبير. هنا قفر بمعان كثيرة. ومن بينها المعنى الروحاني الديني. قفر بكافة أبعاده، وهذا هو برأيي تعريف "استيطان البلد"، هذا ليس مجرد الاستيلاء على الأرض كما في يهودا والسامرة وغزة لكي لا تقع بأيدي العرب بل ما نفعله هنا كذلك يدخل في معنى استيطان البلد ... مرة أخرى، عندما نصل إلى مكان بسكان مستضعفين اقتصاديًا وثقافيًا وإداريًا وروحانيًا فإن جميع هذا يعتبر "قفر". أن نخلق مدينة فيها برامج ونشاطات للأطفال، وأن يعمل الكنيس (بشكل عادي) وتزخر بالغنى الروحاني وليس مجرد "شاسناكيات"،[٢٦] كل هذا هو بنظري محاولة لجعل القفر يزهر.[٢٧]

يطلعنا نوعام درايفوس، مؤسّس "البؤرة التوراتية"، على دوافع جمعيته:

> حيثما لا يشتري اليهود يشتري العرب. يرغب الأول (يهودي) بالبيع لليهود فقط، وبذلك فهو يهودي أصيل، لكن ماذا عساه يفعل فهو مجبر على البيع، يأتيه عربي ويعقبه عربي آخر، فماذا يفعل؟ يبيع في النهاية. وبعد ذلك يأتي جاره ويبيع وبعد خمس سنين نفقد كل العمارة، صحيح؟ لهذا، إما نحن أو هم. ... يجب علينا أن نكون حاضرين في كل مكان. إنها اللد، إنها ليست بيت إيل، صحيح؟ ... لن يختفي العرب، لا من اللد ولا من إسرائيل. لا يمكن نقل مكان سكنهم إلى دولة أخرى. فما نفعل نحن حاليًا؟ إننا نعيد السيادة للحي، نعيد الفخر والكبرياء لليهود،

تتواجد أعلام إسرائيل في يوم الاستقلال.
... إننا لا نسعى إلى طرد الظلمة وإنما إلى زيادة النور. لا أريد طرد العرب، فبهذه لا أفعل شيئًا، بل الهدف هو أن نصل إلى وضع نكون نحن من يقرّر الطابع الثقافي في الحي وأن تكون الأجواء في الطرقات يهودية (ص ١٣٤-١٣٥).

يخبرنا المدير العام للبؤرة التوراتية السابق، شيلو هندلر أن العمل في مدينة اللد لا يقل قدرًا على الصعيد القومي من الإقامة في الضفة الغربية (ص ١٣٦-١٣٧):

إنه توجّه الجمهور الصهيوني الديني. لقد اكتشفنا أن التواصل مع شعب إسرائيل لا يقل أهمية عن الاستيطان في يهودا والسامرة. أدركنا بعد غوش قطيف أنه يمكنك أن تخلق مشروعًا صهيونيًا مذهلًا، لكن إذا لم يقف الشعب إلى جانبك فكل ما صنعته لا طعم له. إن دفع اللد قدمًا هو واجب لا يقل أهمية عن الإقامة في نابلس.

تتوقف الباحثة عند عشرات الشهادات من جانب وزراء ومؤسّسات حكومية وسلطات محلية وأعضاء جمعيات، تؤكّد على الدوافع الإثنية القومية إلى جانب الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وتمكين السكان اليهود في المدينة (ص ١٢٦-١٤٤).

بينما ينظر سكان المدن المختلطة اليهود بعين الرضا إلى مسألة فرض "السيادة اليهودية" في كل مكان، فإنهم يخشون من قضايا تغيير الثقافة المحلية لمشهد مدنهن وأحيائهم، وفرض صنف معين وغريب عنهم من التدين ومعنى الدين في الحياة العامة، والسيطرة على أجهزة البلديات، وفي بعض الأحيان من قضية التسبّب بانتقالهم من المدينة (ص ١٤٨-١٥٤)، فإن السكان العرب يخشون كذلك من التسبّب بارتفاع أسعار الأراضي والبيوت، وتشجيع أصحاب العقارات اليهود ألّا يعقدوا صفقات تجارية مع سكان عرب، وضعضعة الوضع القائم، وتهويد الحيّز، ومن البعد الإثني القومي والدفع بهم إلى خارج المدينة والهجرة (ص ٥٤-٦٢)، إضافة إلى مشاهد العسكرة التي يمارسونها والتي تجلّت في المواجهات الأخيرة التي شهدتها المدن المختلطة جميعها، لا سيما يافا واللد والرملة حيث تتواجد مدارس دينية عسكرية للطلاب اليهود في مرحلة ما قبل الخدمة العسكرية. كذلك، تشير الباحثة إلى ظاهرة جديدة تتمثّل في أنه في سياق "الواقع النيوليبرالي، حيث تعزّز قوى السوق السيطرة الإثنية القومية على الحيّز، فإن ذلك يضعضع شرعية الاحتجاج على أسس الإقصاء الإثني القومي، وبهذا يتم إضعاف قدرة فئة الأقلية على المقاومة" (ص ١٦٠). بعبارات أخرى، تضعف حجة الفئات المستضعفة والتي تعاني التمييز لأن القوى المتسبّبة بذلك هي قوى من "السوق الحر" و"المجتمع المدني"، وليست قوى حكومية كان يمكن اتهامها في السابق بذلك.

خلاصة

تعكس سياسة الاستطباق الإثني بقيادة الدولة المعتمدة في مدينة اللد، كما هو الحال في يافا وعكا والرملة، تطرّفًا للدمج بين المنطقين الإثني القومي والاقتصادي الاجتماعي. تستخدم الأجهزة الحكومية مكوّنات النيوليبرالية، على صعيد الاقتصاد والمجتمع المدني، لتحقيق أهدافها من دون أن تتحمّل مسؤولية ذلك، كما فعلت دومًا بما يتعلّق بنشاطات الوكالة اليهودية والصندوق القومي. فمن خلال حرص الدولة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والعمرانية والتجارية والتربوية والاجتماعية في البلدات المختلفة في إسرائيل، فإنها تحرص كذلك إلى إخضاع حرصها للمنطق المؤسّس لها ألا وهو منطق الهيمنة والسيطرة الإثنية القومية اليهودية على كافة البلدات والأراضي في إسرائيل. إنها تعمل على أن تنسجم سيرورات جملة التحسينات هذه مع هذا المنطق المؤسّس. بهذا المعنى، فإن الدولة تستخدم السوق الحر والمجتمع المدني من أجل تعزيز الفصل والعزل بين السكان اليهود والعرب وممارسة التمييز العنصري ضد السكان العرب، وهو أمر مارسته دومًا، ولكن الطارئ في عصر النيوليبرالية هو أنها لا تتحمّل المسؤولية، وتتغنّى بأنه: كذا تعمل الأسواق الحرة، وكذلك يعمل المجتمع المدني، وهذا هو ثمن الحرية. لكن الحقيقة غير ذلك بتاتًا، فالدولة هي من تخلق هذا المجتمع المدني وتسيّره وتسيطر من خلف الستار على هذه "السوق الحرة"، كما تجلّى لنا في حالة مدينة اللد.

الهوامش

١ للتوسع حول هذا واستخداماته وأهدافه، يُنظر:
David Sibley. "*Survey 13: Purification of Space*," Environment and Planning Design: Society and Space, 6 (1988), 409421-.

٢ نبيه بشير، **الفلسطينيون في "المدن المختلطة": مقدمات لدراسة الواقع** (القدس وبيت لحم: مركز المعلومات البديلة، ١٩٩٨)، ١٧.

٣ المرجع السابق، ١٩؛ للتوسع حول هذا الموضوع راجع: أندريه إلياس مزّاوي ومكرم خوري-مخّول، "سياسة ألحَيِّز في يافا، ١٩٤٨-١٩٩٠"، لدى حاييم أوسكي (محرر)، **مدينة وطوباوية: مجموعة مواد- ٨٠ سنة لإقامة مدينة تل أبيب يافا**، تحرير حايم لوسكي (تل أبيب: الشركة الإسرائيلية للنشر م ض،١٩٨٩)، ص ٦٢-٧٤ (بالعبرية)؛ راجع كذلك مقالات لطاقم تنظيم يافا والمنشورة في مجلة **عيتسوف: مجلة فصلية للتنظيم والتصميم**، عدد رقم ٥، آذار ١٩٩٠ (بالعبرية)، مذكور لدى مزّاوي وخوري-مخّول، المصدر السابق؛
Daniel Monterescu, *Jaffa Shared and Shattered: Contrived Coexistence in Israel-Palestine*, (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2015).

أما بشأن مسألة "ترميم" البناء والبيوت القديمة في مدينتي عكا، يُنظر: إستر كوزلوبسك، "عكا فوق وعكا تحت"، **مفنيم**، أيار ١٩٩٦ (بالعبرية)، وعن الناصرة راجع العدد الصادر في حزيران ١٩٩٦ من المجلة نفسها.

٤ قانون "مكانة المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية من أجل أرض إسرائيل" في العام ١٩٥٢. صدّقت الكنيست عليه في جلستها رقم ١٤٢ (الدورة الثانية) ليوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢؛ المصدر: دولة إسرائيل، **الوقائع الإسرائيلية، قوانين دولة إسرائيل**، المجلد رقم ١١٢ (٢ كانون الأول ١٩٥٢)، القدس: القائم بمطبوعات الحكومة، ١٩٥٢. الترجمة الإنجليزية متوفرة وفق التفاصيل التالية:
"World Zionist Organization – Jewish Agency (Status) Law, 57131952-," *Laws of the State of Israel: Authorized Translation from the Hebrew*, volume 7, Jerusalem: Government Printer, (19481987-), p. 34-.

وكذلك عبر الرابط التالي: http://www.geocities.ws/savepalestinenow/israellaws/fulltext/jewishagencystatuslaw.htm. وفي موقع مركز عدالة: https://www.adalah.org/ar/law/view/339؛ يُنظر، كذلك، النقاش حول مواد القانون في الكنيست (دولة إسرائيل، **محاضر الكنيست**، الجلسة رقم ١٤٢ (الدورة الثانية) ليوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢، المجلد رقم ٤، ص ١٣٢- ١٤٧).

٥ قانون الصندوق القومي اليهودي – لعام ١٩٥٣ (الوقائع الإسرائيلية، **كتاب القوانين** لعام ١٩٥٤، القانون رقم ١٣٨).

٦ نبيه بشير، ١٩٨٩، ص. ٣٩؛ دافيد بن-غوريون، **مذكرات**، الجزء الثالث-١٩٣٦، (تل-أبيب: عم-عوفيد، ١٩٧٣)، ص ٣٣٥ (بالعبرية).

٧ للتوقف عند تحليل آثار "العولمة" على المجتمع وسياسات الدولة والثقافة السياسية في ظل النيوليبرالية، يُنظر بصورة خاصة:
Uri Ram, *The Globalization of Israel: McWorld in Tel-Aviv, Jihad in Jerusalem* (London and New York: Routledge, 2008).

٨ يُنظر: *A Brief History of Neoliberalism* (New York: Oxford University Press, 2005), p2.

٩ يُنظر: David Harvey, 2005
Paul Morland, *Demographic Engineering: Population Strategies in Ethnic Conflict* (Farnham: Ashgate, 2014).

١٠ بالمجمل، يسعى المتدينون اليهود إلى الإقامة في أحياء وبلدات ذات طابع ينسجم مع معتقداتهم وأنماط حياتهم، لكننا نشهد أنه منذ منتصف السبعينيات ظهرت محاولات ضئيلة لتبني استراتيجية الإقامة في أحياء علمانية بطابعها بغية التأثير على سكانها، وقد تعاظم اعتماد هذه الاستراتيجية منذ منتصف الثمانينيات (لا سيما في إيلات ويروحام وصفد وبيت شيمش) وبلغت أوجها منذ مطلع التسعينيات. توضّح هذه السياسة فشل أحزاب وقوائم الصهيونية الدينية تحقيق الفوز في انتخابات الكنيست والسلطات المحلية لا سيما في ضوء إبرام اتفاقيات أوسلو. وقد نشر المستوطن المعروف يوئيل بن نون مقالة في مجلة "نكوده" تحت عنوان "لم ننجح في الاستيطان بالقلوب" (العدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢، ص ٣٠)، بعدها بدا كأنه بهذا أعلن بصورة غير واعية عن تبنّي تيار الصهيونية الدينية لهذه الاستراتيجية، إذ نشهد ظهور "بؤر توراتية" في العديد من المدن المركزية (كتل أبيب ورمات غان) والبلدات اليهودية والمدن المختلطة (كمدينة اللد في سنة ١٩٩٥) لأسباب عدة أهمها "إعادة الطابع اليهودي" و"فرض الحضور اليهودي" للمدن المختلطة وتقريب السكان اليهود من التأويلات الدينية لمعاني الصهيونية ودولة إسرائيل. فقد نُظر إلى هذه "البؤر" بصفتها سفيرة للمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة داخل الخط الأخضر. ولكن، جميع هذه المبادرات لم تكن منظمة في إطار جمعيات مسجلة بل مبادرات من أحزاب وحركات تنتمي إلى معسكر الصهيونية الدينية. إلا أننا نشهد من ١٩٩٥ أن العديد من هذه البؤر في بلدات التطوير وإيلات وبئر السبع بادرت إلى الاتحاد ضمن تنظيم واحد أطلق عليه اختصارًا تعبير "غحيلت" (اختصار أوائل الكلمات التالية: بؤر تربوية لبلدات التطوير"). وبعد سنتين (١٩٩٧) استبدل اسمه لـ"كيرن موريشت" وضم أربعين بؤرة ترعى نحو ٧٠٠ أسرة متوزعة بين المدن الكبرى والصغرى. للأسف فإن المعلومات بشأن هذه البؤر شحيحة وغير متاحة بسهولة، لأن الحركات المسؤولة عنها تخشى الإفصاح عنها بغية عدم إثارة ردود الفعل المعارضة على نشاطاتها، ولا يمكننا تلخيص نشاطاتها وإحصاء عددها في السنوات الأخيرة، لكنها واسعة وحضورها قوي وواضح جدًا للعيان في كافة المدن والبلدات في إسرائيل.

١١ يُنظر قصة البدء بإنشاء مستوطنة جبل أبو غنيم ودفع بنيامين بنتنياهو في بداية مشواره كرئيس للحكومة (صيف ١٩٩٦) شركات بناء من القطاع الخاص (مثل شركة يئير بيطون للبناء) في واجهة المشروع لأهداف التمويه وترك انطباع أن النشاط يعتبر أحد نشاطات السوق الحرة التي لا أهداف سياسية لها (آبي بار إيلي، **ذا ماركير** (صحيفة)، ٢٠٢١/٨/١٣، ص ١).

١٢ وقد توسعت في هذا الشأن في كتابي: **حول تهويد المكان**، (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٤).

١٣ دانيال مونتيريسكو، **مدينة متصدعة**، (تل أبيب: إصدار بابل، ٢٠٢٠). وقد صدرت في العقدين الأخيرين العديد من الأبحاث حول هذا الموضوع استعرضها دانيال مونتيريسكو في كتابه المذكور.

١٤ للتوسّع بشأن نشأة الجمعية ونشاطاتها، يُنظر موقعها الرسمي: https://ayalim.org.il.

١٥ المثير في هذا التعبير أنه مقتبس عن إنجيل متى (٥: ١٣) وهو أمر نادر الحدوث أن يستشهد اليهود بالعهد الجديد، ويبدو أنه من مخلفات حياتهم في أوروبا.

١٦ كما جاء، على سبيل المثال، في خطاب ألقاه رئيس الحكومة نتنياهو في معرض استقباله لأعضاء جمعية "أياليم" الاستيطانية في ٢٧ كانون الأول ٢٠١٢. يُنظر الخطاب بالعبرية: https://www.gov.il/he/departments/news/eventayalim271212.

١٧ من شأن الجملة التالية التي قالها يئير بيطون سالف الذكر بشأن نقطة البداية لبناء مستوطنة جبل أبو غنيم أن تلخّص هذا الواقع: "حين حصلت على أول قسيمة أرض للبناء في جبل أبو غنيم، جلس فيصل الحسيني في خيمة في مدخل القسيمة واعترض على البناء. اتصل بي رئيس الحكومة، وقال لي: مرحبا سيد بيطون! أجبته: أهلًا وسهلًا من يتكلّم؟ ردّ عليّ: بيبي نتنياهو. أجبته: أهلًا وسهلًا سيدي، كيف يمكنني مساعدتك؟ أجابني: "اسمع، أريدك أن تثير الغبار في المنطقة. اتصلت للتو بأخي يورام، وقلت له: أحضر جرّارًا وثلاثين شاحنة واذهب بها إلى المنطقة. لم تكن بحوزتي رخصة للبناء، لم يكن لدي أي شيء. وعلى الرغم من هذا توجّهنا إلى جبل أبو غنيم. صعد الحسيني إلى الشاحنات، ووضع اليافطات، وقام المصوّرون والصحافيون بالتصوير. هذا كل شيء. إثارة الغبار يعني أن نُظهر أننا بصدد بداية البناء".

١٨ يُنظر:

Ruth Glass. *London: Aspects of Change* (London: Centre for Urban Studies and MacGibbon and Kee, 1964).

١٩ يُنظر، مجموعة المقالات المنشورة بين دفتي الكتاب التالي:

Japonica Brown-Saracino (ed.). *The Gentrification Debates* (London and New York: Routledge, 2010); Rowland Atkinson and Gary Bridge (eds.), Gentrification in a Global Context: The New Urban Colonialism (London and New York: Routledge, 2005).

وبشأن الحالة الإسرائيلية، إضافة إلى كتاب مونتيريسكو المذكور أعلاه، يُنظر:

Oren Yiftachel. "The Homeland and Nationalism," *Encyclopedia of Nationalism*, 1, 2001, 359- 383. Oren Yiftachel and Haim Yacobi. "Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli `Mixed City›," Environment and Planning D: Society and Space, 21 (2003), 673 – 693.

٢٠ تذكرنا هذه السياسة بمبادرة سلطات الانتداب إبان اندلاع ثورة ١٩٣٦ لوضع مخطّط "عمراني" يهدف رسميًا، كما جاء في الوثائق الرسمية، إلى "ترميم وتحسين وتجميل" الأحياء العربية في يافا، أما الهدف الضمني والرئيس فهو توسيع الطرقات في يافا لتمكين الآليات العسكرية من الدخول إلى الأحياء بغية محاربة الثوّار وفرض "النظام". يُنظر: أندريه إلياس مزّاوي ومكرم خوري-مخّول، "سياسة ألَحَيِّز في يافا، ١٩٤٨-١٩٩٠"، لدى حاييم أوسكي (محرر)، **مدينة وطوباوية: مجموعة مواد- ٨٠ سنة لإقامة مدينة تل أبيب يافا**، تحرير حايم لوسكي (تل أبيب: الشركة الإسرائيلية للنشر م ض،١٩٨٩)، ص ٦٢-٧٤(بالعبرية).

٢١ للاستفاضة حول هذا الموضوع، يُنظر:

Andy Clarno. *Neoliberal Apartheid: Palestine/Israel and South Africa after 1994* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2017); Julie Tomiak. "Contesting the Settler City: Indigenous Self-Determination, New Urban Reserves, and the Neoliberalization of Colonialism," Antipode, 49(4) (2017), 928–45.

٢٢ بشير، **الفلسطينيون في "المدن المختلطة"... ١٩٩٨**

٢٣ على المستوى النظري، يُنظر كتاب هارفي المذكور أعلاه؛ وأما بخصوص الحالة الإسرائيلية، يُنظر:

Erez Tzfadia and Haim Yacobi. *Rethinking Israeli Space: Periphery and Identity* (London: Routledge, 2011); Haim Yacobi. "From 'Ethnocracity' to ‹Urban Apartheid›: The Changing Urban Geopolitics of Jerusalem\al-Quds," Cosmopolitan Civil Societies, 8(3), 2016, 100114-; Haim Yacobi and Erez Tzfadia. Neo-Settler Colonialism and the Reformation of Territory: Privatization and Nationalization in Israel," *Mediterranean Politics*, 24(1), 2019, 119-

٢٤ حول إعادة بناء هذه الأحياء وتمددها وفق مسوحات التعداد السكاني (للأعوام ١٩٤٨، ١٩٦١، ١٩٧٢، ١٩٨٣، ١٩٩٥)، يُنظر بشير، **الفلسطينيون في "المدن المختلطة"... ١٩٩٨**؛ أما بخصوص مسح التعداد السكاني الأخير، لعام ٢٠٠٨، يُنظر موقع دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية www.cbs.gov.il

٢٥ يُنظر: https://www.lodfoundation.org.

٢٦ "شاسناكيات" هو تعبير استهزاء يراد به نشاطات حركة شاس الساعية إلى كسب موارد مادية والتي تغيب عنها الأبعاد الروحانية، وهو تعبير شائع في أوساط تيار الصهيونية الدينية.

٢٧ "جعل القفر يزهر" هو من التعابير المستخدمة في الكتابات اليهودية المتبنية للخطاب القومي ما قبل ظهور الصهيونية، وقد استخدمته الصهيونية بصورة كبيرة ولا تزال لوصف نشاطاتها وتأثيرها على فلسطين. يُنظر أيضًا: رسالة الماجستير للطاب عبد القادر ذويب، "فكرة فلسطين الخالية والخربة في الكتابات الصهيونية المبكّرة، ١٨٤٠- ١٩٠٤"، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات الإسرائيلية، جامعة بير زيت، بير زيت، ٢٠٢١.